

الأوساط، ١٩٨٩/١/٨). واعتبر بعض الأوساط عملية الانفراج مؤشراً إلى انفراج العلاقات السورية - الفلسطينية، في وقت اعتبرت فيه أوساط أخرى إطلاق سراح صلاح وعبد اللطيف أمراً لا يدعو إلى التفاؤل القائل بإمكان عقد قمة سورية - فلسطينية. وقالت الأوساط هذه أنه على الرغم من أن الجانبين، السوري والفلسطيني، يتجهان إلى مرحلة التعايش السلمي، فلا مصالحة قريبة ولا حرب قريبة، علماً بأن إعادة التقويم الشاملة للسياسة السورية الجارية حالياً لا بد أن تشمل العلاقة مع المنظمة (خيرالله خيرالله، الحياة، لندن، ١٩٨٩/١/٢٢).

ودعا آخرون، إلى «ضرورة الاستفادة من اجواء التضامن العربي، ومن المساعي الرامية إلى تنقية الأجواء، بهدف التوصل إلى إنهاء الخلافات السورية - الفلسطينية، لا سيما أن ذلك يأتي في وقت تتمتع فيه «كل من سوريا والمنظمة، كل على حدة، بصلات جيدة بالأطراف التي تدير جهود المصالحات العربية العامة. والمبادرات التي يمكن أن يتخذها أي من الطرفين، باتجاه التقارب مع الآخر، يمكن أن تستفيد من هذه العلاقات لدفعها إلى أمام» (قيصل حوراني، الحرية، ١٩٨٩/١/١٥).

وعزت أوساط صحافية فلسطينية التركيز الفلسطيني على ضرورة عقد القمة العربية إلى حرص المنظمة على استئناف حوارها مع واشنطن من مركز أقوى، وذلك لضمان قبول أميركي بمشاركة فعالة لم.ت.ف. في المفاوضات السلمية، لأن مثل هذا التقدم يسهل على المنظمة إعلان الحكومة المؤقتة (أحمد عبدالحق، فلسطين الثورة، ١٩٨٩/١/٢٩)؛ كما أن من شأن عقد تلك القمة، فيما إذا خرجت بموقف عربي موحد، إزاء المواجهة القائمة مع إسرائيل، «أن يترك بصماته الإيجابية الواضحة ليس على التحرك الفلسطيني فحسب، وإنما، أيضاً، على التحرك الأوروبي، والتحرك الدولي عموماً» إزاء القضية الفلسطينية (أسعد عبد الرحمن، الدستور، ١٩٨٩/١/٢١).

س. ش.

الشيوعي الفلسطيني، سليمان النجاب، موضوع تشكيل الحكومة المؤقتة سابقاً لأوانه، معتبراً أن اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هي لجنة مخولة بصلاحيات الحكومة المؤقتة (فلسطين الثورة، ١٩٨٩/١/٨). وقد رأت القيادة الفلسطينية، بعد اجراء مشاورات مكثفة فيما بينها، ضرورة التآني في تأليف الحكومة المؤقتة. وصرح عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، بأنه «يجب أن تجرى مشاورات أخرى مع الدول الأوروبية والعربية؛ ذلك ان اعلان الحكومة المؤقتة يتوقف على عملية التسوية، هل تتقدم أم لا؟ ... علينا ان نتحل بالصبر» (النهان، بيروت، ١٩٨٩/١/٢١).

القمة العربية

شهدت الأسابيع القليلة الماضية نشاطاً عربياً مكثفاً، بهدف تنقية الاجواء ما بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، تمهيداً لعقد القمة العربية في الرياض، وبحضور جمهورية مصر العربية. ونظراً إلى دور م.ت.ف. الايجابي من قضايا التضامن العربي عامة، وعودة مصر إلى جامعة الدول العربية خاصة، فقد توجّه النشاط العربي نحو إنهاء الخلافات الفلسطينية - السورية. وفي هذا السياق، أبدت القيادة الفلسطينية ايجابية كبيرة إزاء جهود الوساطة ما بين م.ت.ف. وسوريا لتسهيل عقد القمة العربية العادية. وتحدث بعض المصادر الصحافية عن احتمالات عقد قمة فلسطينية - سورية في الرياض، خلال الفترة القريبة المقبلة (فلسطين الثورة، ١٩٨٩/١/٢٢). ولعل ما عزز احتمالات عقد تلك القمة، هو اقدم السلطات السورية، بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٢، على إطلاق سراح رئيس لجنة العمل الوطني الفلسطيني في لبنان عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاح صلاح؛ كما أقرجت عن عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، عصام عبد اللطيف. وكانت السلطات السورية اعتقلت صلاح بتاريخ ١٩٨٨/٣/٨، على نقطة الحدود اللبنانية - السورية في اثناء توجهه من بيروت إلى دمشق (الشرق